

باب الزراعة والاقتصاد

فورد يتكلم : العمل قبل المال

لماذا لا يعزل العمل وهو على هذا الجانب من النقي

عقبة زبيل المال والاحمال

اعظم المشكلات التي يعانيها أبناء الصربي المشكلات القائمة على علاقة المال بأصحاب المال . وفي ذلك يرى فورد نسج وجهه بضرب المال الايلع قولاً ومثلاً بأن هذه المسائل يجب ألا تكون . فإني فلسفته المادية والصناعية التي يطبقها في أعماله ؟ إليك جوابه ملخصاً من حديث دار بينه وبين صغاني أميركي

يقف الرجل في دور المراتة والتمرس بالعمل حتى يبلغ الأربعين ^(١) . فهو يجمع في تلك الاتماء الأدوات التي لا بد منها للعمل المنتج . ومتى اجتمعت لديه استعمالها في تحقيق الغايات التي يقف حياثة على تحقيقها . فإذا ترك هذه الأدوات بعد جمعها من غير أن يستخدمها فتركها لها هو الفصل بينه . وإذا اعتزل العمل لأنه جمع روة طائلة فاعتزله امرأ أنواع الفصل على الإطلاق

تقول اني بلغت من النجاح مبلغاً قصياً ولكني في الحقيقة لست سوى جامع أدوات للعمل . والرجل الخائب هو الذي يجمع أدواته ثم يودعها خزانة حديدية يوصد بابها ويقف عن العمل . والمال ليس سوى أداة للعمل . ومتى تحول المال عن أن يكون أداة للعمل فقط صار خطراً على المجتمع . ان الثروات الطائلة التي لا تتمثل في الانتاج ... ولكن لقد تضى على هذه الثروات لان كل روة تنفق عن الانتاج تبيد وتلفنها ابد . تعرف كيف تستعملها تنفيد بها وتنفيذ منها

نعملي فتى طيارة من الورق وتنتظر منه أن يطيرها . او تعطيه ريشاً ومنكاشاً تنتظر منه أن يبحر قطعة من الارض تهبها له . ثم تعطيه وقد صار رجلاً ريشاً تديره قوة بخارية وتنتظر منه أن يشترك مع غيرهم في حفر نفق لقطار يسير تحت

(١) قارن هذا القول بقول انتاشر الصربي

وماذا تبني الثراء مني وقد جاورت حد الاربعين

الارض . ومتى رأيت انه تمس بالعمل وصار حكيماً محكماً تقبهُ مديراً على مبلغ كبير من المال وجاعة كبيرة من المال وتنتظر منه ان يدبر بناء نفق كبير . انك في كل حال تنتظر منه ان يتفق عمله مع الادوات التي تملكها اياها ليستخدمها

والعمل الذي اتولاه ليس سوى اداة . وهو اكبر اداة من نوعها في التاريخ . فكما ازداد عمالنا عاملاً واحداً وادواتنا اداة واحدة ازدادت البتة الملقاة على عواقنا . ولما كان عملنا الآن قد اتسع عما كان عليه قبلاً فعلمنا ان نحقق به غاية اكبر من الغايات التي حققناها من قبل . انك ولا شك تذكر ذلك المثل الوارد في الاعجيل حين اعطى السيد احد خدمه وزنة من المال فطمرها في الارض خوفاً عليها فحكى عليه يامه لا يستحقها وجرد منها . ان هذا المثل يشير الى مبداء اساسي ينطبق على احوال العالم الآن كما كان ينطبق منذ اثني سنة ونحن نريد ان نحقق هذا المبدأ في اعمالنا

من القواعد الاساسية التي يقوم عليها عملنا هو ان مانحبه الآن اجوراً عالية لعمالنا قد يصير في نظرنا ونظرهم اجوراً واطية بعد انقضاء عشر سنوات . ما من احد يعرف الى اية درجة يمكن ان تبلغ اجور العمال كما اننا لا نعرف الى اية حد نستطيع ان نخفض ثقات الانتاج . فقد تمكن من مضاعفة اجورنا وتخفيض اسعارنا الى نصف ما هي عليه الآن . وقد تمكن من زيادة اجورنا اربعة اضعاف وتخفيض ثقات الانتاج في مساكننا الى ربع ما هي . لا ندري . انما ندري ان الاجور لم تبلغ حداً الا على بعد كما ان ثقات الانتاج لم تبلغ مستواها الاذي بعد . وندري ايضاً ان هاتين المركبتين زيادة الاجور وتخفيض ثقات الانتاج لا بد ان تؤثرا يوماً ما الى القضاء على الفقر والمكنة وجميع جيات الاحسان . فلقد وجدنا بالاختبار ان التجاح في العمل ليس وليد العطف بل وليد الاجتهاد . ان المال لا شأن له في زيادة الرخاء لان المال لا ينتج ما يحتاج اليه الناس . بل العمل يفضل ذلك . وزح كل ما في بلادنا من الاموال على الناس بالتساوي فلا تزداد ثروتنا الاهلية فلاً واحداً ولا نلبث ان تقع في احضان الفاقة اذا اكتفى رجالنا او نسائنا بما يوزع عليهم واضربوا عن العمل

ولكن ما يكسبه العامل من المال مقياس لحقه في الاشتراك مع سائر العمال في انتاج ما يحتاج اليه الناس . فاذا كان كل الناس يكسبون مالاً ولا ينتجون فما هي فائدة المال ؟ ماذا نشترى بالمال اذا لم تصنع العامل المصنوعات التي نطلبها او لم تخرج المزارع المواد الغذائية التي نحتاج اليها

وقد تعلمنا أيضاً أن القنوق والاتقان أمر نسبي. فالآلة التي نجسها اتقن آلة صنعت حتى الآن ليست سوى « اتقن آلة » صنعت بالأمس بعد إدخال عناصر التحسين عليها. وغداً نرى أن الآلة التي نجسها اليوم « اتقن الآلات » صارت غير مثقفة إذا تبست بالآلة النقد. وما يقال في الآلة يقال في الأجور والأسعار. فالحسب الآن أجراً عادياً للعامل أو ثمناً واطناً للسيارة قد يحسب بعد عشر سنين أجراً واطناً جداً للعامل وسراً طالياً جداً للسيارة لأن اتقان وسائل الصناعة لا يبدأ أن يؤول إلى رفع أجور العمال وتخفيض أسعار المصنوعات.

لذلك تراءى لا ننظر بين الفخر إلى ما عملناه حتى الآن لآلاتنا ننظر إليه من وجهة الاتقان النسبي وأنفقين أن ما يجهل به النقد سيكون أكثر اتقاناً وأكمل نظاماً. ولذلك نرقب المستقبل دائماً وامتد له المدة لآلاتنا نحسب عملنا أمانة في أعناقنا للجمهور يجب أن تتولاهم لصالحهم بكل ما أوتينا من حذق وعناية. ولذلك أقول أنا وقد مضى ١٥ مليون سيارة لا تزال في بدء عملنا. وهذا ينطبق على قول مثال مشهور أذ دخل عليه أحد المشاهير رسالته إن « آيتك في فنك » فنظر إليه اللال وعلى شفقيه بسمة الازدراء وقال « مثالي القادم »

محصول القطن في السنة الحاضرة

مساحة المزرع ومبر الزراعة

ترددت الاشارات في أول الصيف الماضي بأن الزراع الأميركيين زرعوا حوالي ٤٨ مليون فدان قطناً تخاف متجو القطن في جميع أنحاء العالم ولا سيما في مصر طافه هذا التوسع وحسبوا له أنق حساب لطهم أن متوسط ما ينتجه الفدان في أميركا لا يقل عادة عن قطار ونصف قطار فإذا صادفه جو معتدل وسلم من الآفات زاد هذا المتوسط إلى قطارين فأكثر فيأتي المحصول من ١٨ مليون إلى ٢٠ مليون بالة فيكون أكبر محصول عرف حتى الآن ويزيد على المقطوعة العالمية ما لا يقل عن ٤ ملايين بالة إذا أضيفت إلى المحزون المتخلف من المحصول الماضي وقدره $\frac{5}{8}$ مليون بالة بلغ المجموع $\frac{9}{8}$ مليون بالة أو نحو ثلثي محصول كامل متوسط في كتبه وحجته تدهور الأسعار حتى وقود إلى أقل مما كانت عليه في سنة ١٩٢٦ لما زاد المحصول الأميركي على ١٨ مليون بالة

وتل متجوا القطن مضطري البال من هذا القيل وزادهم قلقاً أن حالة زراعة القطن في اميركا سارت سيراً حسناً في ابان نموها نفاقوا ان يتحقق ما خشوا منه وبينا هم في هذه الحال صدر تقرير وزارة الزراعة الاميركية عن مساحة الزمام المزروع قطناً في بلادها فاذا بهذه المساحة لا تعدى ١٦٦٢٢٠٠٠ الف فدان اغفل منها ٣٤٨ في المئة أي ١٧٠٦٨٠٠ فدان فلم يبق سوى ٤٤٩١٥٢٠٠ فدان بحبي المحصول منها . ومن ثم اخذت تسوء حالة الزراعة القطنية في اميركا من كثرة التقلبات الجوية عليها وقتك دودة اللوز وسائر الآفات فيها فأنحطت درجة نموها انحطاطاً كبيراً ومضى عن ذراع القطن في العالم وفي اميركا نفسها وراثت مخاوفهم واحتفظ القطن بأسعاره تقريباً بمد ما كان يخشى ان تدهور تدهوراً كبيراً

هذا في اميركا اما في مصر فقد سارت زراعة القطن سيراً محموداً الى ان ترعرعت شجيراتهم وازهرت واخذت في العقد وحينئذ توالى على القطن السكلاريدس من الآفات ما لم يكن يسبق له مثل نساءت حاله وانحط محصوله بمد ما كان يبشر باقبال عظيم ولم تلم زراعة الاصناف الاخرى من القطن بل أصيبت بضرر يذكر ولكنه لا يقاس باصابة السكلاريدس ولا باصابة الزاجوراء

وقد ردت وزارة الزراعة مساحة الزمام المزروع قطناً في هذه السنة بنحو ١٧٢٢٠٠٠ فدان أي بزيادة ٢٢٠٠٠٠ فدان عن المساحة التي زرع في السنة الماضية وعملت هذه الزيادة باقبال ذراع الوجه القبلي على زراعة القطن وتوسمهم فيها غير ان المارفين يرتابون في صحة هذا التعليل ويقولون انه يتمذران تزيد المساحة في سنة واحدة مثل هذه الزيادة الكبيرة لاسيما ان قانون الثلث الذي كان معمولاً به في السنة الماضية نفذ بالدفعة في هذه السنة

من ان انت هذه الزيادة

والمشهور عن ذراع القطن الاميركيين انهم يزيدون دائماً في تقدير مساحة ما يزرعون من القطن وما ينتظر ان يجنوه منه عشرة في المئة واشهر في الوقت عينه عن ذراع القطن في مصر انهم يقللون من ذلك ما يزيد الاميركيون . ومن المعروف ايضاً ان التقارير الرسمية اعتادت ان تقص مساحة المزروع من القطن في مصر في السنوات الماضية عن حقيقتها بسبب التقدم وبالعلة في توحى الحيلة . ومن رأي كبار تجار القطن والمارفين بشؤون زراعته في مصر ان محصول القطن في السنة الماضية كان

أقل كثيراً مما يستخلص من تقدير وزارة الزراعة للمساحة وجلة المحصول وأن ولاية الأمور في هذه السنة حمدوا إلى التدقيق الشديد في تعيين المساحة أكثر مما فعلوا في السنوات الماضية عملاً بالعهد الذي قطعتهُ الحكومة لمؤتمر القطن الدولي الذي عقد في القاهرة

ومن عادة وزارة الزراعة الأميركية أن تصدر عند انتهاء موسم القطن وسواء من الحاصلات الزراعية تصحيحاً لأرقام المساحة وكية المحصول وكثيراً ما لا يتمدى الفرق بين أرقامها التمهيدية والأرقام الحتمية المصححة أكثر من ٢ إلى ٥ في المئة غير أن وزارة الزراعة المصرية لا تصدر أرقاماً مصححة في نهاية كل موسم قطن ولم تصدر أرقاماً عن مساحة زراعة القطن ومحصولها في السنة الماضية (١٩٢٧ - ١٩٢٨) حتى يتيسر مقابلتها بالمساحة والمحصول الحاليين ومعرفة الفرق بينهما من سنة إلى أخرى

المحصول الأميركي

قدّرت وزارة الزراعة الأميركية محصول القطن الأميركي في تقريرها التمهيدي في ٩ أغسطس الماضي بنحو ٢٩١ ٠٠٠ بالة ثم عادت فقدرته في تقريرها الثاني في ٨ سبتمبر بنحو ١٤ ٤٣٩ ٠٠٠ بالة أي بزيادة ١٤٨ ٠٠٠ بالة عن تقديرها السابق. وطادت فقدرته في ٨ أكتوبر بنحو ١٣ ٩٩٣ ٠٠٠ بالة أي بنقص ٤٤٦ ٠٠٠ بالة

المحصول المصري

وقدّرت وزارة الزراعة المصرية في تقريرها التمهيدي محصول القطن في مصر بنحو ٦٨٨٩ ٠٠٠ قنطار وايدتها في ذلك ضمناً شركة الخاصل السومية في تقريرها الشهري عن حالة الزراعة في شهر سبتمبر الماضي. وقدره محل الخواجات شيكوريل وبارد بنحو ٧٣٨٠ ٠٠٠ قنطار غير أن بعض كبار الزراع وفي مقدمتهم البدرادي باشا أنكروا صحة تقدير وزارة الزراعة وقالوا أن المحصول لا يتمدى ستة ملايين قنطار. ومن رأي مندوب النظم التجاري أن المحصول سيحيط حوالي ٦ ١/٢ مليون قنطار

تأثير التقدير في الأسعار

كانت أسعار القطن المصري في بورصة الاسكندرية في ٧ سبتمبر الماضي ٣٦,٥٩ ريال السكراريدس نوفمبر و ٢٢,٧٠ ريال الاشمتوي لاكتوبر وكانت أسعار القطن الأميركي في اليوم عينه في بورصة نيويورك ١٩,٠٥ سنت الليرة لاكتوبر وفي ٨ منه صدر تقرير وزارة الزراعة بوشطن مقدراً المحصول الأميركي بـ ١٤ ٤٣٩ ٠٠٠ بالة

أي زيادة ١٤٨٠٠٠ بالة عن تقديرها الاول فأحدث ذلك رجة في اسواق القطن في العالم لم يكن يهد لها مثل من قبل

وفي يوم الاثنين هبطت الاسعار في بورصة الاسكندرية ١٤٤٦ ريال السكلاريديس لتوفير و ٩٠ بنطاً الاشعوي لاكتوبر تبعاً لهبوط الاسعار في بورصة نيويورك اذ هبطت ٨٨ بنطاً لاكتوبر

واخذت الاسعار من ذلك الحين تتقلب وكفة الغزول ترجح كفة الصعود كثيراً حتى اقبلت يوم الاربعاء ١٩ سبتمبر في بورصة الاسكندرية ٣٢٤٨٨ ريال السكلاريديس لتوفير و ٢٠٤٢٠ ريال الاشعوي لاكتوبر وفي بورصة نيويورك ١٢٤٦٨ لاكتوبر أي ان سعر السكلاريديس هبط ٣٤٢١ ريال والاشعوي ٢٤٥٠ ريال في حين ان سعر الاميركي لم يهبط سوى ١٤٣٧ ريال لاكتوبر

هذا ما وقع في بورصتي الاسكندرية ونيويورك أما في بورصة لفربول فكانت اسعار القطن المصري فيها في ٧ سبتمبر ١٨٤٢٥ لتوفير و ١٨٤٣١ لينابر واسعار القطن الاميركي ٩٤٩٨ لاكتوبر و ٩٤٨٩ لينابر فلم يحل يوم الخميس ١٨ منه حتى اقبلت بسعر ١٦٤٤٠ لتوفير و ١٦٤٤٧ لينابر في القطن المصري و ٩٤١٠ لاكتوبر و ٨٤٩٨ لينابر وفي القطن الاميركي أي ان سعر القطن المصري هبط فيها في هذه الفترة ١٤٨٥ ريال لاكتوبر و ١٤٨٤ ريال لينابر في حين ان سعر القطن الاميركي لم يهبط سوى ٨٨ بنطاً لاكتوبر و ٩١ بنطاً لينابر وفي هذا التباين العظيم في هبوط الاسعار في اسواق القطن الكبرى دلالة قاطعة على شدة الضغط على بورصة الاسكندرية وضمف مركز المشتغلين بها

والسؤال الذي يتبادر الى الاذهان في هذا المقام هو هل هناك داع حقيقي لهذا الهبوط وهل زيادة ١٤٨٠٠٠ بالة في التقدير الثاني للمحصول الاميركي على تقديره الاول تسوغ حدوث مثل هذه الرجة العظيمة

كان المحصول الاميركي في السنة الماضية حوالي ١٣ مليون بالة والمحزون المتخلف من المحصول السابق والمحصولات التي قبله أكثر $\frac{2}{3}$ مليون بالة ومجموع ذلك $\frac{20}{3}$ مليون بالة او ٢١ مليون بالة تقريباً

والمحصول الاميركي بتقديره الآن بنحو ١٤٠٠٠٠٠٠ بالة يضاف اليه المحزون من المحصول السابق والمحصولات التي قبله وقدره نحو $\frac{5}{1}$ مليون بالة فيكون مجموعها حوالي $\frac{19}{1}$ مليون بالة أي ان الموجود من القطن الاميركي في الموسم الحالي يتقص

عما كان موجوداً منه في الموسم الماضي نحو مليون وثلاثة أرباع مليون بالة
وكان محصول القطن المصري في السنة الماضية حوالي ٦٠٨٠٠٠٠٠ قطار وكان
الحزرون المتخلف من المحصول السابق ١٧٨٠٠٠٠ قطار ومجموع ذلك ٧٨٦٠٠٠٠ قطار
وهب أن محصولنا الحالي جاء في آخر الأمر $\frac{1}{2}$ مليون قطار فإذا أضفنا إليه
الحزرون المتخلف من المحصول للماضي والمحصولات التي قبله وقدره نحو ١١٢٥٠٠٠
قطار كان مجموعها ٧٦٢٥٠٠٠ قطار أي أن الموجود من القطن المصري في الموسم
الحالي ينقص عن مثله في الموسم الماضي ٢٣٥٠٠٠ قطار
فهل هذا النقص في الموجود ينتظر من القطن الأميركي والقطن المصري يسوغ
مثل هذا التدهور في الأسعار

لو كان الناس يتوقعون أن يكون محصول القطن الأميركي أقل من ١٤ مليون
بالة وجاءت وزارة الزراعة الأميركية وقدرته بما يزيد نصف مليون بالة على ذلك لما
استغربنا وقوع هذا الهبوط في الأسعار ولكن آراء العارفين كانت كلها مجمعة تقريباً على
أن المحصول سيكون بين ١٤ مليون و ١٥ مليون بالة بل إن ٧٣ من أكبر المشتغلين في
بورصة نيويورك قدروا المحصول بـ ١٤٣١٦٠٠٠ بالة أي ما يقل ١٢٣٠٠٠ بالة عن
تقدير وزارة الزراعة له وقدره آخرون بأكثر من ذلك إلى ١٥ مليون بالة . فالرأي
كان مستقراً والحالة هذه على تقدير المحصول بأكثر من ١٤ مليون بالة والمؤكد أن
المشتغلين في بورصة ليربوا لم يقهسوا هذا الأمر أيضاً
تعليل هذا الهبوط

والحقيقة أن هذا الهبوط في الأسعار لم يكن ناشئاً من الزيادة البسيطة في تقدير
المحصول الأميركي وإنما كان نتيجة التضاؤل القائم بين الصناعة والانتاج أو بين أصحاب
المنازل والأنوال وتجار المصنوعات القطنية وبين زارعي القطن وأصنامهم من البنوك
والجاليات الثمالية التي تمد هؤلاء الزارع بالمال اللازم لهم والمضاربون بين هؤلاء وأولئك
ليسوا سوى مسترذقة يميلون مع الكفة الراجحة . وبما يؤيد ذلك أن الأسعار لم تتأثر
تأثراً يذكر عقب صدور التقدير الرسمي الثالث بنقص المحصول نحو ٤٥٠ ألف بالة عن
التقدير السابق

ولا يبعد أن يقع في موسم القطن الحالي ما وقع في موسم سنة ١٩٢٣ فتنبه
الأسعار من كبوتها الحالية وتتردد مستواها السابق أن لم تتجاوز